اي وان الجدامة غيره بنكاح لاغرور فيه بحرية كما يعلم من قوله
بعد او بشبهة كما سنبينه ولو كان النكاح ظنا بان اصابها على ظن
انها زوجته الامة او بسرا كما يفهم بالاولى فولدت ولدا فالولد
رقيق اي يتبعها لامه لان الولد يتبع الام في الرق والحرية ومن
هذا التقرير يعلم ان المضاف في امته غيره في كلام المصنف رحمه الله
معطوف على المضاف من امته والحاصل ان الولد الحادث
بين مختلفي الحكم على اربعة اقسام كما يفيده كلام الماوردي في
الحاوي ما يعتبر بالابوين جميعا وما يعتبر بالاب خاصة وما يعتبر
بالام خاصة وما لا يعتبر باحدهما غير معين فمن الاول
اعني ما العبرة فيه بالابوين جميعا حد المناكحة والاكل والذبيحة
ووجوب الحد والزكاة ومن الثاني اعني ما العبرة فيه بالاب
خاصة النسب والعفاف لان الرق في الامهات لا يعتبر والولاء
فانه لموالي الاب وصهر المثل فانه يعتبر بالعصبة ومن الثالث
اعني ما العبرة فيه بالام خاصة الرق والحرية ومن الرابع
اعني ما العبرة فيه باحدهما غير معين الاسلام وعقد الجزية

وجزاء الصيد

وقد اشار الى ذلك كله بعض العلماء في قوله
الفرع يتبع الاب في النسب والام في الرق والحرية واشرفهما في
الدين وايجاب البدل وتقدير الجزية واخفهما في عدم وجوب
الزكاة واخسهما في النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكحة وقد نظم
هذا الحافظ السيوطي فقال

يتبع الابن في انتساب اباه ... والام في الرق والحريه
والزكاة الاحق والدين الاعلى ... والذي اشتد في جزاء ودية
واخس الاصلين حيا وذبحا ... ونكاحا والاكل والاضحية

وقول المصنف ولا تصير ام الولد اذا ملكها اي لا تنتقل ملكه بها
عند العلوق ابن ولو ملكها حاملا بان وضعته لاقل من ستة اشهر من
حين الوطء بعد الشراء ان وطيها بعده او لاربع سنين من الشراء
ان لم يطأ عالما حاصر بدلا اعني ملكها حاملا الصيد الاتي وهو
واضح لكن يعتق الولد عليه بملكه له ويثبت له الولاء عليه فيعقل عنه
فان قبل ما الفرق بينه وبين ولده من امته حيث لا يثبت له
الولاء كملكه قلنا فرق بما شرط الروض بان مانع الرق قارن